

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٩

بتخصيص حصيلة بيع أراضي المحاجر البيطرية الواقعة داخل الكتلة السكنية لإعداد وتجهيز محاجر بديلة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

**قرر :**

( المادة الأولى )

الأراضي التي تشغلها المحاجر البيطرية التابعة للهيئة العامة للخدمات البيطرية الواقعة داخل الكتلة السكنية والتي لم تعد صالحة لتحقيق الغرض المخصصة له يزال تخصيصها للمنفعة العامة .

( المادة الثانية )

تتولى الهيئة العامة للخدمات البيطرية بيع الأراضي المشار إليها في المادة السابقة ، وتخصص حصيلة البيع لشراء أراضي أخرى بعيداً عن الكتلة السكنية لإقامة محاجر بيطرية بديلة ، وتجهيزها وتوفير المعدات والأدوات اللازمة لها ، وإلى أن يتم ذلك تودع الحصيلة في حساب خاص لهذا الغرض باسم الهيئة بالبنك المركزي المصري .

( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شعبان سنة ١٤٠٩ ( ٢٧ مارس سنة ١٩٨٩ ) .

حسنى مبارك